

بند جدول الأعمال: تجديد الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية بعد الكوفيد

ملخص: سوف نشهد بعد الوباء عالمًا مختلفًا جدًا – ولكن لن يختلف عن عالمنا الآن بدرجة كافية. ما تأثير ذلك على الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية؟ كيف يساهم فيه IPPF ويتكيف معه؟

الإجراء المطلوب:

يقوم المجلس بمراجعة هذه الورقة وتقديم التوجيهات اللازمة للاستعانة بها في عملية تصميم الإستراتيجية وعمليات 2022.

تغيير السياق إلى الأبد

يعتقد كثيرون أن جائحة فيروس كورونا، مثلها مثل سقوط جدار برلين أو انهيار بنك ليمان برانرز، حدث مدمر للعالم وينطوي على عواقب بعيدة المدى. ومثلما قطع هذا المرض أوصال الحياة وعطل الأسواق وكشف عن كفاءة الحكومات (أو انعدامها)، فسوف يؤدي إلى تحولات دائمة لا يسعنا إلا أن نتخيلها اليوم.

كيف ستتغير المجتمعات وتنمو في أعقاب هذا الوباء؟ لا نعرف الإجابة بعد؛ ولا نعرف ما الأسئلة الصحيحة التي ينبغي طرحها في بعض الجوانب الأخرى. وكثرت النقاشات، وبديلي كل قائد من قادة الفكر بدلوه حسب وجهة نظره. ونحن نعلم أن القضايا الجنسية والإنجابية بقدر ما تتأثر نتائجها النهائية بالسياسات الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ على عالم العمل والتعليم والصحة تتأثر أيضاً بالخدمات التي نقدمها. هل نستطيع أن نتخيل التعافي من جديد؟ هل يمكننا تحدي الخيارات السياسية وصياغتها في قالب ندرجها داخل أطر الضرورات التكنولوجية؟

السياسة الاقتصادية والتغيرات في عالم العمل

يمر الاقتصاد العالمي الآن بأسوأ مرحلة تراجع منذ الكساد الكبير. وارتفعت الديون الحكومية في جميع أنحاء العالم العام الماضي لتقترب من المستويات التي شوهدت آخر مرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث كثفت الدول من نفقاتها لمكافحة جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية.

وارتفع الدين العام كحصة من حصص الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 98٪ بنهاية ديسمبر من 84٪ في نهاية عام 2019، قبل نقشي الوباء. وكانت الزيادة الأكبر على وجه الخصوص بين الاقتصادات المتقدمة التي تستطيع الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة بسهولة. وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بين تلك الدول إلى 123٪ بحلول ديسمبر من 105٪ في 2019، ومن المتوقع أن تصل إلى 125٪ هذا العام.

ويبدو أن صندوق النقد الدولي قد تعلم من دروس أزمة 2008 المالية، ما يجعله يستنتج أنه لا داعي للتقشف (تخفيض الإنفاق العام بسرعة) بعد كوفيد في معظم البلدان المتقدمة. ومع ذلك، لم تتغير التوصيات الخاصة بالاقتصادات الناشئة بالفعل: يحذر صندوق النقد الدولي من أن "البلدان التي لديها وصول محدود فقط إلى الأسواق المالية سوف تحتاج إلى أن تكون أشد حرصًا بشأن استراتيجياتها المالية". وكما أوضحت أو كسفام مؤخرًا: أن 84٪ من قروض صندوق النقد الدولي المتعلقة بكوفيد-19 تشجع، وفي بعض الحالات تتطلب من، البلدان الفقيرة المتضررة بشدة من التداعيات الاقتصادية للوباء على تبني تدابير تقشفية أشد في أعقاب هذه الأزمة الصحية. وتوصل تحليل جديد أجرته أو كسفام أن 76 قرصًا من أصل 91 من قروض صندوق النقد الدولي التي تم التفاوض عليها مع 81 دولة منذ مارس 2020 — عند الإعلان عن الوباء — تزيد من ضغوط ربط الحزام، ما قد يؤدي إلى تخفيضات كبيرة في نفقات أنظمة الرعاية الصحية العامة وأنظمة المعاشات التقاعدية وتجميد أو تخفيض أجور العاملين في القطاع العام مثل الأطباء والمرضات والمعلمين، وإعانات البطالة، ومدفوعات الإجازات المرضية وغيرها. أي يعني هذا زيادة عدم المساواة، في الحقوق الجنسية والإنجابية، وماذا نحن فاعلون حيال ذلك؟

من أهم الجوانب الفريدة في الركود الحالي طريقة تأثيره على النساء: مع أن الرجال أشد عرضة للوفاة من كوفيد-19، فإن تأثير الوباء على التوظيف أشد وطأة على النساء. وعلى عكس فترات الركود الحديثة الأخرى، أدى الركود الناجم عن هذا الوباء إلى فقدان المزيد من وظائف النساء أكثر من الرجال. وفي حين أن سبعينيات القرن الماضي شهدت بداية فترات "الركود بين الرجال" في صناعات مثل الإنشاءات، يؤثر "الركود بين النساء" في الوقت الحالي تأثيرًا شديدًا على قطاعات الضيافة وتجارة التجزئة وغيرها.

وعلى الصعيد العالمي، فإن فقدان النساء وظائفهن بسبب كوفيد-19 يفوق فقدان الرجال وظائفهم بمقدار 1.8 مرة. ويشكل الركود الناجم عن الوباء تحديًا خاصًا في توظيف النساء على مستوى العالم لسببين مرتبطين بمخاطر الاختلاط عن قرب: القيود المفروضة على الوظائف الخدمية، وإغلاق المدارس ومراكز الرعاية النهارية.

أما على الجانب الإيجابي، فقد أجريت أبحاث في بلدان مثل كينيا وإيطاليا والفلبين وتوصلت إلى تزايد إقبال الرجال على وظائف رعاية الأطفال (مع أن النساء مازلن يقضين ساعات أطول في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال من الرجال). وهناك سيناريو متفائل أن يصبح توزيع المهام المنزلية أقل انحرافًا بين النساء والرجال بعد هذا الوباء. ما هو توجه IPPF في دعم القيادة النسوية التي توفر قدرًا أكبر من العدالة؟

لم تتأثر أي ظاهرة برد فعل بشري تجاه كوفيد-19 مثلما تأثرت الهجرة. فقد غيرت الخيارات المتاحة لملايين البشر الذين ينتقلون بحثًا عن فرص أفضل في الحياة تغييرًا جذريًا. ورأينا روايات مناهضة للمهاجرين تغذي كراهية الأجانب والوصم بالعار تجاه من كانوا يسهمون مساهمات قيمة جدًا. ونرى الآن فرصة لإعادة تصور حركة التنقل البشري، لبناء مجتمعات أكثر شمولية ومرونة، حيث تجيد الهجرة المدارة جيدًا استغلال خبرة المهاجرين ودوافعهم لإعادة تنشيط الاقتصادات في الداخل والخارج.

التداعيات السياسية – ما معنى ذلك للشعوبيين؟

جرت العادة أن تزدهر أحوال الشعبويين، بصفتهم "رواد أعمال الأزمات"، أثناء الأزمة أو بعدها، وأن يستفيدوا من حالة السخط التي تظهر، فضلًا عن أنهم يهدفون إلى "دوران عجلة الأزمة على الدوام". ولأن آثار الوباء الاقتصادية تؤدي إلى تقادم عدم المساواة القائم، فقد تصبح هذه التربة أكثر خصوبة لازدهار الأحزاب الشعبوية اليمينية والقومية الراديكالية.

ولم يتصدى الناخبون، على المدى القصير (ومع بعض الاستثناءات الملحوظة) للحكومات بتوجهات متعجرفة / تنكر العلم في التعامل مع الوباء، ونرى حكومات العديد من الدول المتقدمة قد بدأت أخيرًا في اتخاذ خطوات جادة نحو التطعيم، وبالتالي استعادة درجة معينة من الإيمان بها بين مواطنيها. ومع ذلك، ما من شك أن فيروس كوفيد قد زاد من زعزعة استقرار النظام السياسي في ثمة ديمقراطيات من خلال زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، فضلًا عن تمكين "الشعبوية الوبائية" في شكل مناهضة الإغلاق، والإغلاق المناهض للحدود، وخطاب "الحرية" المناهضة للتطعيم. وهذا قد يوجب معارضة IPPF/الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. ما الطريقة التي ينبغي أن نضع بها أنفسنا في المشهد السياسي الناشئ؟

التغييرات في عالم التعليم

مع انتشار الوباء، قامت 192 حكومة بإغلاق المدارس في محاولة لوقف انتشار الفيروس. وبحلول أبريل، عاد 1,5 مليار من طلاب العلم إلى أوطانهم.

أما الفتيات في البلدان الفقيرة، فقد تشير عمليات الإغلاق إلى نهاية حياتهن المهنية في المدارس تمامًا. وخلال أزمة فيروس إيبولا، تعرضت الفتيات للاستغلال الجنسي وحمل المراهقات والزواج المبكر/القسري وكذلك عمالة الأطفال وزيادة أعباء الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية في المنزل. وتبدو الصورة قاتمة إذا افترضنا أن فيروس كوفيد-19 قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في فرص التعليم المتاحة حاليًا، وهو أمر يمكن تجنبه. وفي الواقع، قد يكون هذا الوباء منعطفًا بالغ الخطورة. ولعل الآباء في كل مكان قد أدركوا قيمة المدارس وما يتكبده المعلمون من مشقة وعناء. ولعل الحكومات قد فهمت أن الاقتصاد والمجتمع يعتمدان على التعليم في الوقت الحاضر وعلى المدى البعيد أيضًا. وبنفس القدر من الأهمية، هل سيشكك الطلاب المحرومون من تلقي الدروس وجهًا لوجه في قيمة التعليم العالي؟ هل سيعيد الشباب تفكيرهم في معنى التعليم، وما يستحق التقدير وما لا يستحق؟

هل ستتحوّل هذه الأزمة إلى فرصة؟ ما هي الطرق، إن وجدت، التي ينبغي أن يساهم بها IPPF في ذلك؟ كيف نخفف من تأثيرها على نتائج الصحة الجنسية والإنجابية النهائية؟

التغييرات في الصحة، وخصوصًا الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية

لقد سلط هذا الفيروس الضوء على أوجه التفاوت الكارثية التي فرضتها سنوات التقشف وقلة الاستثمارات في الصحة العامة. لا شك أن السنوات القليلة المقبلة سوف تشهد تركيزًا أكبر على الصحة عمومًا وعلى الأمراض المعدية خصوصًا.

ولقد تصاعد العنف ضد النساء والفتيات بشدة؛ ولم ينعم النساء بالخلاص من الجناة القابعين معهن في بيوتهن بسبب الإغلاق.

وطلّرت تغييرات كبيرة على العمل غير الرسمي بالجنس، ورأينا تراجعًا عن الممارسات الجنسية الفعلية إلى الاستعراض أمام كاميرات الويب عن بعد، OnlyFans، وغيرها من الأماكن التي لا تخضع للوائح أو قوانين تنظمها وانتشرت في ظل هذه الظروف الجديدة. وسعى العاملون في مجال الجنس الأكبر سنًا والأكثر تهميشًا إلى التكيف مع طبيعة عملهم الجديدة، فأصبحوا أشد عرضة للخطر مع تراجع خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في ظل هذه الظروف التي قضت على سنوات من التقدم.

أما الذين كافحوا طوال حياتهم للتعرف على طرق أكثر تنوعًا للتعايش والحب فقد اضطروا إلى إعادة النظر فيما يفعلون، وانغمس العديد منهم في التعبير عن الجنس والمتعة بطرق غير متجانسة. وكان على الآخرين بذل قصارى جهدهم لبدء الرعاية الذاتية لأنفسهم لأن الخدمات المتخصصة أصبحت منشغلة بالاستجابة للواقع القاسي الذي فرضه الوباء، مع القليل من الاهتمام بالدروس المستفادة خلال الأيام الأولى لأزمة الإيدز في كثير من الأحيان. وخلال كل هذا، شاهدنا حتى مجتمعنا يعود إلى الرسائل المختزلة التي تركز على الاكتفاء بزواج واحد والامتناع عن ممارسة الجنس – في محاولة حسنة النية للحد من انتشار الفيروس.

وما زال العديد من الشباب يفوتهم الشعور بالشوق والإثارة التي تكتنف أول تجربة جنسية لهم، مع وجود المواد الإباحية وانشغالهم بوسائل التواصل الاجتماعي الأخرى فقط. وعلى الجانب الآخر، مع مرور الأيام شهرًا تلو شهر، تتقدم النساء في السن مع قلة خدمات الخصوبة المتاحة بالفعل وصعوبة الوصول إلى الرعاية بعد انقطاع الطمث.

ولقد تسبب فيروس كوفيد في آلام ومعاناة لا تنتهي؛ ومع ذلك يُعد فرصة رائعة لبعض المنظمات مثل IPPF لإعادة النظر في من نخدم وكيف نخدم.

كيف نساهم في ضمان إعادة بناء الصحة العالمية بما يعزز تأهبها للأوبئة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة جنبًا إلى جنب مع الصحة الجنسية والإنجابية كعنصر أساسي فيها؟ ما دور IPPF في إعادة تصور العالم بطريقة تتصدى للظلم الكامن وتداخل المجالات والاهتمامات فكانت بيئة خصبة للوباء؟

في النهاية، إذا كان مقدّرًا للبشرية أن تزدهر، يجب أن نتذكر أننا واحد.

انتهى.